

Distr.
LIMITED

E/CN.9/1994/L.5/Add.1
29 March 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة السكان

الدورة السابعة والعشرون

٢٨-٣١ آذار/مارس ١٩٩٤

البند ٧ من جدول الأعمال

اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها السابعة والعشرين

مشروع التقرير

إضافة

المقررة: السيدة يني دو يونغ غيرفيلد (هولندا)

الفصل الثاني

الاجراءات التي اتخذتها الأمم المتحدة لتنفيذ

توصيات المؤتمر العالمي للسكان لعام ١٩٧٤

١ - نظرت لجنة السكان في البند ٣ من جدول أعمالها في جلستها ٤٥٢ و ٤٥٣ المعقودتين في ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٤. وكان معروضا عليها التقرير الموجز المقدم من الأمين العام عن رصد الاتجاهات والسياسات السكانية في العالم، مع تأكيد خاص على اللاجئيين (E/CN.9/1994/2).

ألف - مناقشة عامة بشأن الخبرة الوطنية في المسائل السكانية

٢ - وفي المناقشة العامة المتعلقة بالخبرة الوطنية في المسائل السكانية، أبلغت وفود كثيرة عن الحالة الديمغرافية في بلد كل منها وقدمت معلومات عن أحدث الاتجاهات الديمغرافية، والسياسات والبرامج السكانية، وإدماج السكان والتنمية، والتعاون والمساعدة الدوليين. وأتاحت المناقشة العامة فرصة لإبراز المسائل السكانية التي تستلزم اهتماما دوليا خاصا.

٣ - وأبلغت وفود عديدة عن قيام بلدانها بأنشطة في ميدان السكان تشمل اجراء بحوث سكانية، وتوفير دعم تقني للأنشطة السكانية، وتمويل البرامج السكانية عن طريق التعاون الثنائي أو المتعدد

الأطراف. وأشار عدد من الوفود الى مشاركته الفعالة في الأعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية. وتم التشديد على ضرورة تعزيز البحوث السكانية وتبادل البيانات. وأكدت بعض الوفود أيضا على ضرورة إرهاب وعي الجمهور بالمسائل السكانية عن طريق القيام بأنشطة تثقيفية خاصة. وتم التسليم بأن صوغ سياسات سكانية بشكل فعال يتطلب توفر معلومات دقيقة، وأثنى عدد من الوفود على ما قامت به شعبة السكان من عمل في مجال انتاج تقديرات قابلة للمقارنة للمؤشرات السكانية وتقييم نوعيتها وإتاحتها لجمهور واسع.

٤ - وأكدت غالبية الوفود من جديد دعمها لتقديم خدمات لتنظيم الأسرة من شأنها أن تضمن اختيار الإنجاب. وشددت على ضرورة توسيع سبل الوصول الى مجموعة واسعة من وسائل منع الحمل، وتوفير معلومات وزيادة استخدام الحملات التثقيفية، وضمان شمول خدمات تنظيم الأسرة للصحة التناسلية أيضا. وأكدت بعض الوفود على ضرورة عدم استخدام الإجهاض كوسيلة لتنظيم الأسرة. وتم التأكيد أيضا على أهمية تخفيض عدد حالات الحمل لدى المراهقات.

٥ - ولاحظت ممثلة إحدى الوفود أن تخفيض النمو السكاني في بلدها يعتبر أحد العوامل الهامة التي تسرع من عجلة التنمية الاجتماعية - الاقتصادية وتحسن من مستوى المعيشة الشعب. واستعرضت التقدم المحرز في تنفيذ برنامج تنظيم الأسرة في بلدها ومساهمته في استقرار السكان العالمي. وأضافت أن التنمية الاقتصادية وتحسين مركز المرأة وتعزيز خدمات الرفاه الاجتماعي هي من العناصر الرئيسية التي أدت الى تخفيض معدل الولادات.

٦ - ورأت غالبية الوفود أن إدخال تحسينات على مركز المرأة يعتبر من المسائل الأساسية. وتم التأكيد على ضرورة تحقيق تكافؤ الفرص للمرأة في مجالي التعليم والعمل. ولوحظ ان ازدياد قدرة المرأة على التحكم بحياتها يمكنها على الأرجح من القيام، بروح من المسؤولية باختيار عدد أطفالها والمباعدة بينهم. وتمت الإشارة الى ضرورة سعي المجتمع لزيادة التضامن بين الجنسين بحيث يتقاسم الرجال والنساء المسؤوليات الوالدية بالتساوي.

٧ - وبالنظر لاستمرار انخفاض الخصوبة في مناطق كثيرة من العالم، فإن النتائج المترتبة على شيخوخة السكان، على الأجلين المتوسط والطويل، أصبحت مصدر قلق لعدد متزايد من البلدان. وفي بعض البلدان، باتت شيخوخة السكان تشكل بالفعل عبئا على نظم الضمان الاجتماعي فيها. وبغية تحسين حالة المسنين، وجد أن من الضروري تعزيز التضامن بين الأجيال على صعيدي المجتمع بصفة عامة وداخل الأسرة ذاتها.

٨ - وأكدت وفود عديدة على ضرورة بذل جهود أكبر لمكافحة الأمراض التي يمكن الوقاية منها، وتخفيض معدل الوفيات، ومنع الوفيات المبكرة. ويشكل الأثر المتصاعد لمتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) مصدر قلق كبير وتم التسليم بضرورة زيادة البحوث في هذا المجال لتحسين فهم هذا الوباء.

٩ - ورأى عدد من الوفود أن حجم التحركات السكانية داخل البلدان ذاتها وفيما بينها والآثار الناشئة عن ذلك تمثلان مصدر قلق. وتم تحديد أثر الهجرة على التوزيع السكاني، ولا سيما على التمدن، بوصفه مسألة ذات صلة مستمرة بالسياسات العامة ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية. وتم التأكيد على ضرورة اعتماد نهج متكامل في صوغ سياسات سكانية والإشارة إلى ضرورة جعل التنمية الريفية جزءاً من استراتيجية انمائية متوازنة.

١٠ - وأوضحت وفود بلدان كثيرة من أوروبا الوسطى والشرقية بما فيها الدول الخلف للاتحاد السوفياتي سابقاً أهمية التغيرات الديمغرافية التي جرت في بلدانها في أعقاب التطورات السياسية الكبيرة التي حدثت منذ عام ١٩٨٩. ونتيجة للصعوبات الاقتصادية وتدهور مستويات المعيشة وازدياد الخوف مما يخبئه المستقبل، عمد الناس في تلك البلدان إلى إرجاء الزواج وتأخير الحمل بل واللجوء إلى الطلاق. وقد انخفضت الخصوبة انخفاضاً شديداً في عدة بلدان تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وهناك دليل متزايد على ارتفاع معدل الوفيات فيها ولا سيما فيما بين الرجال والأطفال. وبالنظر لضآلة إمكانية الحصول على وسائل فعالة لمنع الحمل، ارتفعت حالات الإجهاض المقتل، وهذا يشكل مصدر قلق. ورغم أنه يجري حالياً صوغ سياسات تستهدف تحسين الرعاية الصحية وإمكانية الوصول إلى طرق تنظيم الأسرة فإن نجاح هذه السياسات مرهون بتقديم المساعدة والتعاون الدولي لها.

١١ - وثمة تغير هام آخر تشهده الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية يتصل بالهجرة الداخلية والدولية على السواء. وهناك بلدان عدة كانت تعتبر فيما مضى بلدان منشأ بصفة رئيسية ثم أصبحت بلداناً مستقبلية لأنواع شتى من المهاجرين بمن فيهم طالبو اللجوء، واللاجئون والمواطنون العائدون والعمال المهاجرون. وتتزايد الهجرة القصيرة الأجل بين البلدان المتجاورة. ولاحظت بعض الوفود أن بلدانها على استعداد لمنح اللجوء إلى الناس المحتاجين للحماية لكنها بحاجة من أجل ذلك للمساعدة من المجتمع الدولي من أجل ضمان استمرار إعاشة الناس المعنيين.

باء - رصد الاتجاهات والسياسات السكانية، مع تأكيد خاص على اللاجئين

١٢ - أعربت اللجنة عن ارتياحها بشكل عام للتقرير الموجز لرصد الاتجاهات والسياسات السكانية في العالم، مع تأكيد خاص على اللاجئين (E/CN.9/1992/2) ورحبت، على نحو خاص، بإدراج موضوع خاص عن اللاجئين، وهو ذو أهمية خاصة للمجتمع الدولي. وتم توفير التقرير الكامل، المعنون "رصد السكان في العالم، ١٩٩٣"^(١) للوفود بوصفه وثيقة أساسية (ESA/P/WP.121). وأعرب العديد من الوفود عن تقديرهم للدور الذي اضطلعت به شعبة السكان في تجميع وتقييم البيانات ورصد المستويات والاتجاهات السكانية. وتم التأكيد على الحاجة إلى تقديم معلومات دقيقة في الوقت المناسب عن مستويات واتجاهات السكان.

١٣ - بيد أن العديد من الوفود قد لاحظ عدم عكس التطورات الأخيرة المهمة بشأن تحركات اللاجئين في التقرير الموجز، بالرغم من الإشارة إلى بعضها في التقرير الكامل. وكانت الأمثلة على ذلك هي تدفقات اللاجئين التي تحدث في الدول التي خلفت يوغوسلافيا السابقة، وتدفقات اللاجئين المتجهة إلى بلدان

أوروبا الوسطى والشرقية الأخرى، بما فيها الاتحاد الروسي. وفي معظم الحالات، ذكر أن تلك التدفقات حدثت بسبب النزاعات الإثنية. ورئي أن من المهم تعزيز قدرات تحليل الأسباب المفضية إلى تدفقات اللاجئين على نطاق العالم، ولا سيما في ضوء الحاجة إلى أن يقوم المجتمع الدولي بمعالجة الأسباب الرئيسية لحركات السكان القسرية.

١٤ - أقر عدد من الوفود بصعوبة ضمان المعالجة الشاملة والمستكملة تماما لحركات اللاجئين على نطاق العالم، خاصة في ضوء تقلب الكثير من الحالات. وتم التسليم فضلا عن ذلك، بأن المصادر الرئيسية للمعلومات المتعلقة بتدفقات اللاجئين هي تقارير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وأنه لا يعترف بالضرورة بكل مهاجر قسرا بوصفه لاجئا. وأشارت بعض الوفود إلى الجهود التي تبذلها حكوماتها لتنسيق النظر في طلبات اللجوء، وضمان ألا يبقى سوى الأشخاص الحاصلون على حق اللجوء. واعتبر أن التعاون الدولي والاتفاقات الدولية ضرورية لضمان الرقابة الفعالة على تدفقات الهجرة الدولية.

١٥ - تم التأكيد على الحاجة إلى تحسين سبل توفير المعلومات الموثوقة والقابلة للمقارنة بشأن تدفقات الهجرة الدولية، ومختلف أنواع المهاجرين الدوليين. واقترح أن تقدم الأمم المتحدة المساعدة إلى البلدان الراغبة في تحسين إحصاءات الهجرة الدولية، بما في ذلك المساعدة في وضع التعريفات لمختلف أنواع المهاجرين، وجمع الإحصاءات بشأن الهجرة القانونية، وتقييم حجم الهجرة غير المشروعة وغير المأذون بها. ورئي أن من الأهمية بمكان أن تضع إحصاءات الهجرة تمييزا بين هجرة الأجانب وهجرة المواطنين نظرا لأنه في بعض البلدان يشكل المواطنون غالبية المهاجرين إلى الداخل.

١٦ - وفيما يتعلق بسياسات الهجرة الدولية، لاحظ أحد الممثلين أن التقرير لم يعكس على نحو صحيح الأوضاع التي يجري بها الحصول على جواز سفر يتيح الهجرة من بلد إلى آخر. ولاحظ ممثلو بلدان أوروبا الوسطى والشرقية، أن تغييرات مهمة في مجال السياسات قد حدثت مؤخرا، ولا سيما فيما يتعلق بمعاملة اللاجئين طالبي حق اللجوء. وأكد ممثلو بلدان أخرى، على أهمية كفالة عدم تعرض المهاجرين القانونيين للتمييز وتعزيز اندماجهم ومكافحة كراهية الأجانب. ورئي أن جمع شمل الأسر هو أحد الحقوق المهمة وإن كان يخضع لبعض القيود في بعض البلدان.

١٧ - اقترح بعض الوفود تقديم عدد من الخطط البديلة عند عرض ومناقشة اتجاهات السكان في المستقبل، وذلك لتفادي حالات سوء الفهم لمعاني الإسقاطات. وفي ضوء التغييرات المعينة التي حدثت مؤخرا في الاتجاهات السكانية، فقد اقترح أن المتغير الأوسط في الإسقاطات ربما لا يمثل أرجح مسار في بعض المناطق. فعلى سبيل المثال لن تتسنى مراعاة الانخفاض الحاد في معدلات الخصوبة، التي تم تسجيلها مؤخرا، في العديد من بلدان أوروبا الوسطى والشرقية، بما فيها الاتحاد الروسي، إلا في التنقيح المقبل للإسقاطات. وبالمثل، فهناك عدد من البلدان التي شهدت زيادات في معدل الوفيات في السنوات الأخيرة، وهو تطور لم يتم عكسه بعد في التقرير الموجز. واقترح ممثلون إيلاء اهتمام أكبر بالحالة الخاصة ببلدان أوروبا الوسطى والشرقية، حيث أدى تردي الأوضاع الاقتصادية وتدهور الهياكل الأساسية الصحية

وسوء نوعية الخدمات الطبية وتزايد المخاطر المهنية، إلى ارتفاع معدلات الوفيات. وفي البلدان النامية، يعتبر تزايد جائحة الإيدز، أحد العوامل التي تساهم في زيادة معدلات الوفيات. ولوحظت الحاجة إلى إجراء دراسة متعمقة لوفيات الراشدين في كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وكذلك الحاجة إلى فهم أفضل للآليات المفضية إلى خفض معدلات الوفيات حتى في ظل الأوضاع الاقتصادية المتردية.

١٨ - دعا العديد من الوفود إلى معالجة أشمل للحالة الديمغرافية في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، ولا سيما في ضوء حاجتها إلى وضع سياسات لتواكب التغيرات التي تحدث فيها. وكان أحد الاهتمامات الرئيسية هو تفشي استخدام الإجهاض المحرض الذي يمليه عدم إمكانية الحصول على وسائل منع الحمل الفعالة. وبالرغم من القيام بوضع سياسات لزيادة توفير وسائل منع الحمل فإن هناك حاجة لتقديم مساعدة دولية لتأمين خيارات الإنجاب الملائمة.

١٩ - أشار العديد من الوفود إلى أنه يمكن ملاحظة اتجاهات انخفاض الخصوبة في جميع المناطق النامية الرئيسية، وأن المعلومات المتعلقة باستخدام موانع الحمل، والمقدمة في التقرير مفيدة في تقييم الحاجة التي لم تلب والتي لا تزال موجودة في كثير من بلدان العالم. ويمكن بل وتم استخدام الحكومات المانحة لهذه البيانات لتحديد أهدافها في مجال المساعدة بشأن السكان. كما كانت النتائج التي خلصت إليها الدراسة الاستقصائية السكانية السابعة فيما بين الحكومات مفيدة أيضا في ذلك الصدد.

جيم - استعراض وتقييم ما أحرز من تقدم نحو تنفيذ خطة العمل العالمية للسكان
في الجلسة ٤٥٣، المعقودة في ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٤، أخطرت اللجنة بأن تقرير الأمين العام عن الاستعراض والتقييم الرابع لخطة العمل العالمية للسكان (A/CONF.171/PC/3) معروض عليها للعلم، ولكن ستجرى مناقشة تلك الوثيقة واتخاذ إجراء بشأنها في الدورة الثالثة للجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية.

حاشية

(١) منشور الأمم المتحدة، سيصدر فيما بعد.
